الأمم المتحدة

A/69/182

الجمعية العامة

Distr.: General
24 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٢٧ من جدول الأعمال المؤقت*
النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١٤٠ وهو يركز على مدى انعكاس المنظورات الجنسانية في أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية وعمليات حكومية دولية مختارة في الأمم المتحدة. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز تنفيذ الولايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

* A/69/150.

14-58179 (A) 280814 290814

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – إدماج المنظور الجنساني في عمل مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية ٣

ألف – المنهجية ٣

باء – النتائج الكمية ٤

جيم – التحليل المعمق ١٥

ثالثا – مساهمة لجنة وضع المرأة ٢٤

رابعا – عوامل النجاح في إدماج منظور جنساني في نتائج الهيئات الحكومية الدولية ٢٥

خامسا – إدماج المنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: دور الأمم المتحدة للمرأة ٢٧

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات ٣١

أولا - مقدمة

١ - دأبت الجمعية العامة، في قرارها السنوي عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، والتي كان آخرها القرار ٦٨/١٤٠، على دعوة هيئات منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع ما تنظر فيه من قضايا تقع ضمن نطاق ولايتها.

٢ - ويركز هذا التقرير، الذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١٤٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٩، على مدى قيام مجموعة مختارة من العمليات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة بإدراج المنظورات الجنسانية في عملها[(١)]. ويتيح إجراء تقييم كمي ونوعي للتقدم المحرز والثغرات المتبقية، بالمقارنة مع السنوات السابقة. ويهدف التقرير إلى دعم الجمعية في رصد تنفيذ التوجيهات المنصوص عليها في القرار ٦٨/١٤٠.

ثانيا - إدماج المنظور الجنساني في عمل مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية

٣ - يستند هذا التقرير إلى تحليل لمضمون التقارير المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين والقرارات التي اتخذتها الجمعية في تلك الدورة، إضافة إلى تقارير الأمين العام المقدمة إلى دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية لعام ٢٠١٣. ونظرا لاستخدام المنهجية نفسها على مدى عدة سنوات، فإن تحليل الاتجاهات يعطي صورة حقيقية للتغير مع مرور الوقت.

ألف - المنهجية

٤ - دُرست الوثائق المستعرضة للاستدلال على إدماجها للمنظور الجنساني وهو ما يتجلى باحتوائها على المفردات التالية: جنساني، جنس، امرأة، رجل، فتاة، فتى، أنثى، ذكر، جنسي، إنجابي، نفاسي (بما في ذلك صيغ جمعها). واعتبرت الوثائق التي تورد على الأقل مرة واحدة إحدى تلك المفردات الرئيسية وثائق تتضمن منظوراً جنسانياً. أما النتائج

(١) يكمل هذا التقرير تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (E/2014/63) وتقاريره المقدمة إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثامنة والخمسين عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء في ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني (E/CN.6/2014/3 و E/CN.6/2014/4).

الإيجابية الزائفة التي لم تذكر جنس الضحايا/الناجين أو مرتكبي الاعتداءات، مثل ''كارثة من صنع الإنسان'' أو ''استغلال جنسي''، فلم تؤخذ بعين الاعتبار.

٥ - ورغم أن قائمة المفردات المختارة لا تشمل مفردات أخرى يمكن أن يقال إنها تعكس منظوراً جنسانياً، فإن تلك المفردات هي التي ترد في الغالب الأعم في التقارير والقرارات التي تعالج مسائل المساواة بين الجنسين. إلا أن تقييم إدماج المنظور الجنساني لم يقتصر على مجرد ذكر هذه المفردات الأساسية. وقد تم تحليل الوثائق الناتجة عن الفرز الأول تحليلاً أعمق لتقييم مدى إدماج المنظور الجنساني فعلا.

٦ - وتمت دراسة تقارير الأمين العام والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين المتاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة حتى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي الحالات التي قُدمت فيها الوثائق إلى أكثر من هيئة من الهيئات الحكومية الدولية، تم النظر فيها مرة واحدة فقط.

باء - النتائج الكمية

٧ - كان لدى الهيئات الحكومية الدولية العديد من الفرص لإدماج المنظور الجنساني في عملها. وتم النظر في ما مجموعه ٢٩٧ تقريرا من تقارير الأمين العام و ٣٤٩ قرارا من القرارات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية التي خضع عملها للاستعراض. ونظرت الجمعية العامة وحدها في ٢٤٩ تقريرا للأمين العام واتخذت ٢٧٥ قرارا في دورتها الثامنة والستين. وكما يبين الجدول ١، فإن عدد ما نُظر فيها من تقارير وما اتُّخذ من قرارات خلال السنوات الأربع الماضية قد شهد نوعا من التذبذب، غير أنه ظل إلى حد كبير ضمن النطاق نفسه[٢].

٨ - وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، باستعراض ١٥ تقريرا للأمين العام وباتخاذ ٤٣ قرارا. ويبين الجدول ١ أنه، رغم انخفاض عدد التقارير المقدمة في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢، فقد ظلت هذه الأرقام أيضا ضمن نطاق متسق نسبيا.

٩ - ونظرت اللجان الفنية - ما عدا لجنة وضع المرأة التي تركز بشكل حصري على مسائل المساواة بين الجنسين - في ٣٣ تقريراً للأمين العام واتخذت ٣١ قراراً في دوراتها المعقودة في عام ٢٠١٣. ويبيّن الجدول ١ أن هذه الأرقام قد تذبذبت بشكل ملحوظ أكثر في السنوات الأربع الماضية.

(٢) استنادا إلى الوثائق المتاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة حتى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

الجدول ١

عدد التقارير والقرارات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

الهيئة	التقارير لعام ٢٠١٠	القرارات لعام ٢٠١٠	التقارير لعام ٢٠١١	القرارات لعام ٢٠١١	التقارير لعام ٢٠١٢	القرارات لعام ٢٠١٢	التقارير لعام ٢٠١٣	القرارات لعام ٢٠١٣
الجمعية العامة	٢٤٤	٢٧٠	٢٤٩	٢٥٩	٢١٤	٢٥٧	٢٤٩	٢٧٥
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٠	٣٨	٢٤	٤٠	١٧	٣٧	١٥	٤٣
اللجان الفنية	٣٨	٣٨	٥٣	٤٦	٤١	٣٠	٣٣	٣١
المجموع	٣٠٢	٣٤٦	٣٢٦	٣٤٥	٢٧٢	٣٢٤	٢٩٧	٣٤٩

١٠ - ويركز عدد من القرارات بشكل حصري على قضايا المساواة بين الجنسين. وقد اعتمدت الجمعية العامة خمسة قرارات من هذا القبيل في إطار بنود أو بنود فرعية مخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي تحديدا القرارات بشأن دور المرأة في التنمية (٦٨/٢٢٧) والعنف ضد العاملات المهاجرات (٦٨/١٣٧) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٦٨/١٣٨) وتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (٦٨/١٣٩) والقرار السنوي الذي يدعو إلى تقديم هذا التقرير (٦٨/١٤٠). وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرارين بشأن الطفلة (٦٨/١٤٦) والتصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني (٦٨/١٩١) اللذين اتخذا في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال قد ركزا حصرا على المساواة بين الجنسين.

١١ - وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتماد قرارات سنوية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (٢٠١٣/١٦) وبشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (٢٠١٣/١٧).

١٢ - وفي حين أن النتائج التي توصل إليها هذا التقرير تكشف عن اتجاه تصاعدي ثابت في إدماج المنظور الجنساني في قرارات الجمعية العامة، فإن التقدم المحرز في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية غير متسق، وذلك على النحو المبين أدناه.

١ - الجمعية العامة

تقارير الأمين العام

١٣ - تدعم تقارير الأمين العام المناقشات التي تفضي إلى اتخاذ قرارات من جانب الهيئات الحكومية الدولية. ومن بين تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، فإن نسبة ٦١ في المائة تشمل منظورا جنسانيا (انظر الشكل الأول والجدول ٢). ويمثل ذلك انخفاضا طفيفا، بنقطة مئوية واحدة، مقارنة بالدورة السابعة والستين غير أنه لا يزال مرتفعا نسبيا، مما يشير إلى أن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تعتبر هامة ضمن طائفة من المجالات الموضوعية.

الشكل الأول

الاتجاهات في نسبة وثائق الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

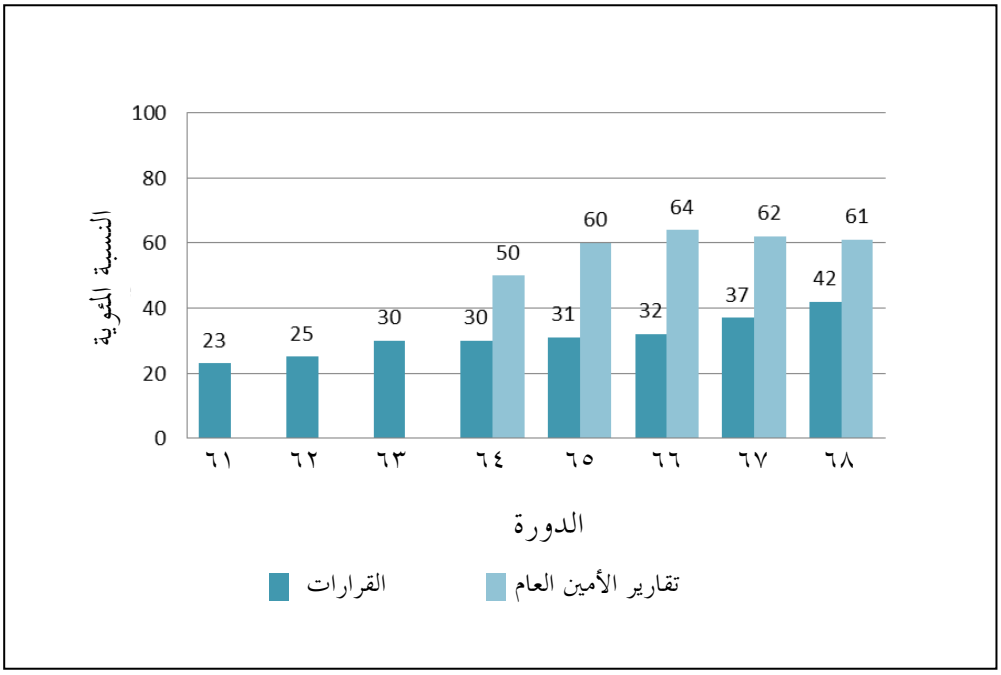

١٤ - وفي حين أن نسبة التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا المقدمة إلى الجمعية العامة لتنظر فيها في الجلسات العامة ظلت كما هي، تبدو الصورة متباينة فيما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى اللجان الرئيسية. فقد حدثت زيادة في عدد التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا المقدمة إلى اللجان الثانية (اللجنة الاقتصادية والمالية) والثالثة (اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية) والرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة) (زيادة قدرها ٧ و ١٠ و ٥ نقطة مئوية

على التوالي)، ونقصان في عدد التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا المقدمة إلى اللجان الأولى (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي) والخامسة (شؤون الإدارة والميزانية) والسادسة (اللجنة القانونية) (زيادة قدرها ٢٠ و ١ و ٢١ نقطة مئوية على التوالي).

الجدول ٢

عدد تقارير الأمين العام التي تتضمن منظوراً جنسانياً المقدمة إلى الجمعية العامة ونسبتها المئوية

الهيئة المحال التقرير إليها	مجموع التقارير	عدد التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا
الجلسات العامة	٣١	٢٥	٨١
اللجنة الأولى	٢٥	٧	٢٨
اللجنة الثانية	٣٥	٢٥	٧١
اللجنة الثالثة	٤٤	٤٢	٩٦
اللجنة الرابعة	٢٠	١٢	٦٠
اللجنة الخامسة	٨٠	٣٤	٤٣
اللجنة السادسة	١٤	٦	٤٣
المجموع	٢٤٩	١٥١	٦١

القرارات

١٥ - تضمن ما مجموعه ٤٢ في المائة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين منظورا جنسانيا. وهذا يشكل زيادة بنسبة محققة قدرها ٥ نقاط مئوية مقارنة بالدورة السابقة، واستمرارا للزيادة المطردة التي شهدتها السنوات الخمس الماضية، من ٣٠ في المائة في الدورة الرابعة والستين إلى ٤٢ في المائة في الدورة الثامنة والستين (انظر الشكل الأول). والزيادة التي شهدها عام ٢٠١٣ لها دلالة خاصة لأنها تعكس التحسينات في جميع اللجان باستثناء اللجنتين السادسة والثالثة.

١٦ - ويبين تحليل للقرارات التي اتخذتها كل لجنة (انظر الشكل الثاني والجدول ٣) بأن احتمالات قيام اللجنتين الثانية والثالثة، والجمعية العامة في الجلسات العامة، بإدراج بعد جنساني في قراراتها تفوق احتمالات قيام اللجان الأخرى بإدراج هذا المنظور في قراراتها، وذلك على غرار السنوات الماضية. وقدمت اللجنتان الثانية والخامسة والجمعية العامة في الجلسات العامة واللجنة الرابعة الإسهام الأكبر في الزيادة التي لوحظت في الدورة الثامنة والستين.

١٧ - وزادت نسبة القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً والتي اعتمدتها اللجنة الثانية من ٥٠ إلى ٦٦ في المائة؛ بينما زادت نسبة القرارات التي اتخذت في اللجنة الخامسة من ٥ إلى ١٥ في المائة. وزادت نسبة القرارات المتخذة دون الإحالة إلى لجنة رئيسية من ٤٧ إلى ٥٥ في المائة، فيما زادت نسبة القرارات المتخذة في اللجنة الرابعة من ٢١ إلى ٢٧ في المائة. وقابل ذلك تغير طفيف في نسبة القرارات التي اتخذتها اللجان الأخرى. ففي اللجنة الأولى، حدثت زيادة بنقطة مئوية واحدة، من ٩ إلى ١٠ في المائة، في القرارات التي تتضمن إشارات تتعلق بالقضايا الجنسانية. وفي اللجنة الثالثة، حدث انخفاض طفيف في القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً بثلاث نقاط مئوية، من ٧١ إلى ٦٨ في المائة. لكن هذه اللجنة تظل هي صاحبة أكبر نسبة فيما يتعلق بهذا النوع من القرارات. وسجلت اللجنة السادسة أيضا انخفاضا بنقطتين مئويتين، من ٧ إلى ٥ في المائة.

الشكل الثاني

الاتجاهات في نسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، بحسب اللجان الرئيسية

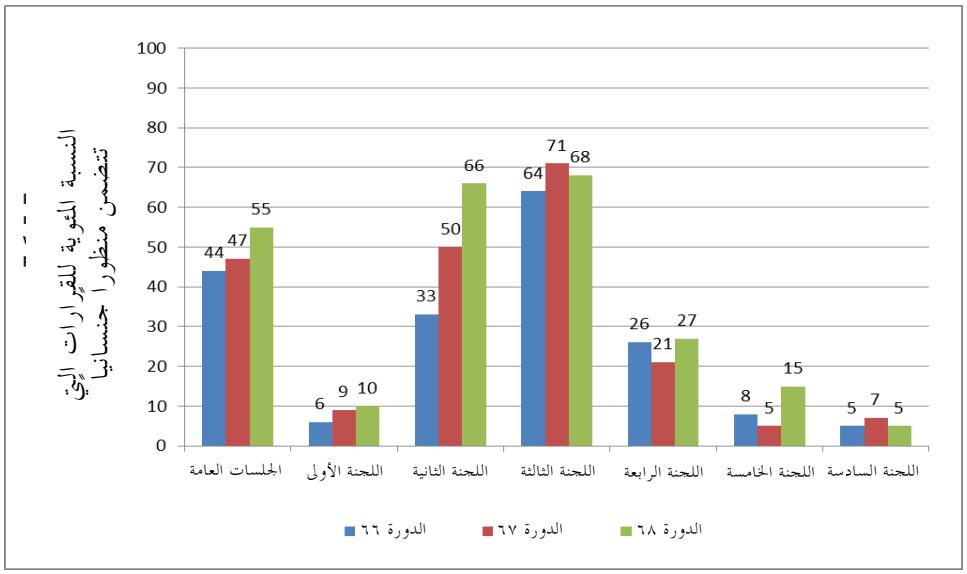

الجدول ٣

عدد قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية

الهيئة مصدر القرار	مجموع التقارير	عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً
الجلسات العامة	٤٢	٢٣	٥٥
اللجنة الأولى	٤٨	٥	١٠
اللجنة الثانية	٤١	٢٧	٦٦
اللجنة الثالثة	٧١	٤٨	٦٨
اللجنة الرابعة	٢٦	٧	٢٧
اللجنة الخامسة	٢٦	٤	١٥
اللجنة السادسة	٢١	١	٥
المجموع	٢٧٥	١١٥	٤٢

١٨ - تتضح الصورة أكثر عند النظر في مساهمة اللجان الرئيسية والجلسات العامة للجمعية العامة في مجموعة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً (انظر الشكل الثالث والجدول ٤). ومع أن اللجنة الثالثة اتخذت نسبة لا تزيد على ٢٦ في المائة من مجموع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، فقد استأثرت بنسبة ٤٢ في المائة من مجموع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً. واتخذت اللجنة الثانية ٢٤ في المائة من القرارات التي تعكس منظوراً جنسانياً، فيما اتُّخذت نسبة ٢٠ في المائة من هذه القرارات في إطار الجلسات العامة. وسجلت اللجنة الأولى، التي اتخذت ١٧ في المائة من مجموع قرارات الجمعية العامة، نسبة لا تتجاوز ٤ في المائة من القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً. وأما اللجان الرابعة والخامسة والسادسة فاتخذت على التوالي ٤ و ٦ و ١ في المائة من القرارات من هذا القبيل، بينما ساهمت على التوالي بنسب ٩ و ٩ و ٨ في المائة من مجموع قرارات الجمعية العامة.

١٩ - وسعيا للحفاظ على الاتجاه التصاعدي لنسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، ينبغي أن تزيد اللجان الأولى والرابعة والخامسة والسادسة، بوجه خاص، اهتمامها بقضايا المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، فبالنظر إلى إسهام تلك اللجان بنسبة كبيرة في مجموعة القرارات ككل، لا بد من مواصلة زيادة انعكاس المنظورات الجنسانية في قرارات الجلسات العامة وقرارات اللجنتين الثانية والثالثة. ومن شأن هذا التقدم أن يسهم في إعطاء شواغل وخبرات المرأة والرجل بعداً يدخل في صميم إعداد السياسات

والبرامج في جميع المجالات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بحيث تشمل فوائدها المرأة والرجل على السواء، فلا يدوم انعدام المساواة.

الشكل الثالث

مصدر جميع قرارات الجمعية العامة التي تعكس منظوراً جنسانياً

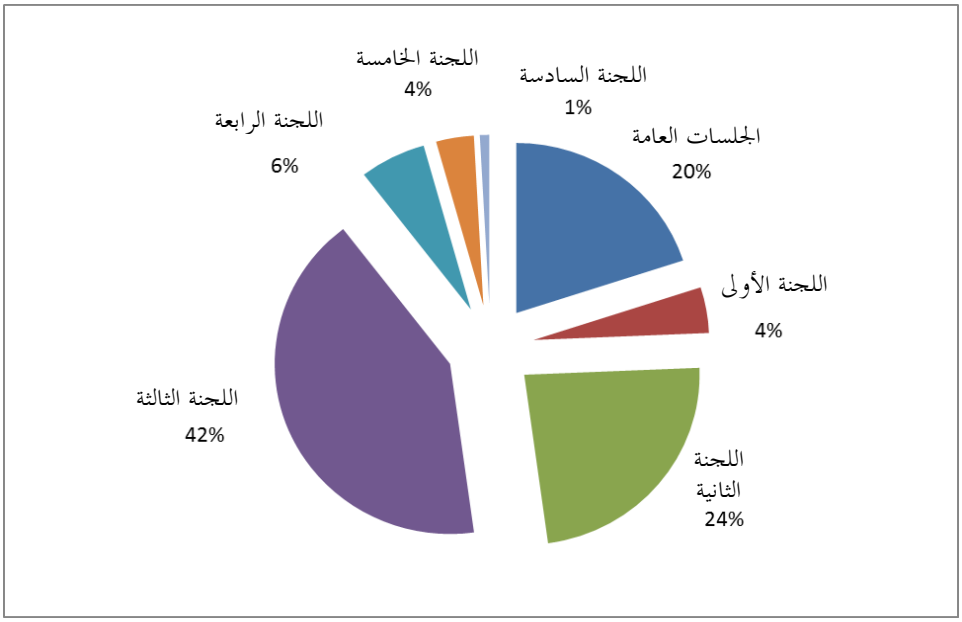

الجدول ٤

مصدر جميع قرارات الجمعية العامة والنسبة المئوية لجميع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

الهيئة مصدر القرار	النسبة المئوية لجميع قرارات الجمعية العامة	النسبة المئوية لجميع قرارات الجمعية التي تتضمن منظوراً جنسانياً
الجلسات العامة	١٥	٢٠
اللجنة الأولى	١٧	٤
اللجنة الثانية	١٥	٢٤
اللجنة الثالثة	٢٦	٤٢
اللجنة الرابعة	٩	٦
اللجنة الخامسة	٩	٤
اللجنة السادسة	٨	١

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

تقارير الأمين العام

٢٠ - كما كان الحال بالنسبة للجمعية العامة، فإن احتمال أن تتضمن تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣ منظوراً جنسانياً كان أكبر من احتمال أن تتضمن القرارات هذا المنظور (انظر الشكل الرابع والجدول ٥). وتضمن ١٣ من أصل ١٥ تقريراً من تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس في عام ٢٠١٣ منظورا جنسانيا[٣]. وهذا الرقم يعكس انخفاضاً قدره ١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢.

الشكل الرابع

الاتجاهات في نسبة وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظوراً جنسانياً

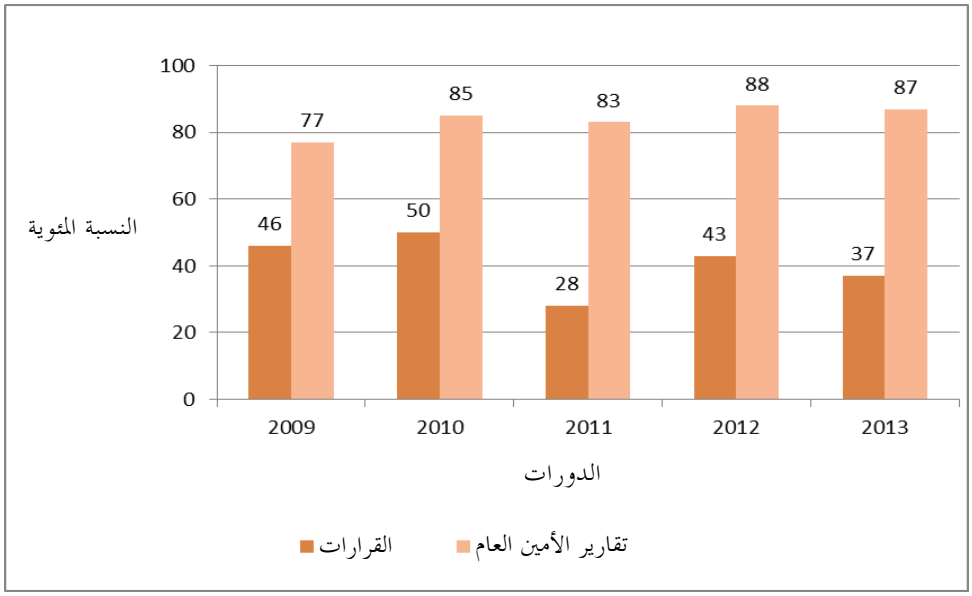

٢١ - وسُجلت زيادة في نسبة التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً المقدَّمة إلى اللجان الفنية، من ٥١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل الخامس والجدول ٥)، حيث بلغت تلك النسبة أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠١٠.

(٣) تصدر غالبية الوثائق المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إما عن الهيئات الفرعية أو غيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أو تكون من مذكرات الأمانة العامة، وبالتالي فهي غير مشمولة في هذا التحليل.

الشكل الخامس

الاتجاهات في نسبة وثائق اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً

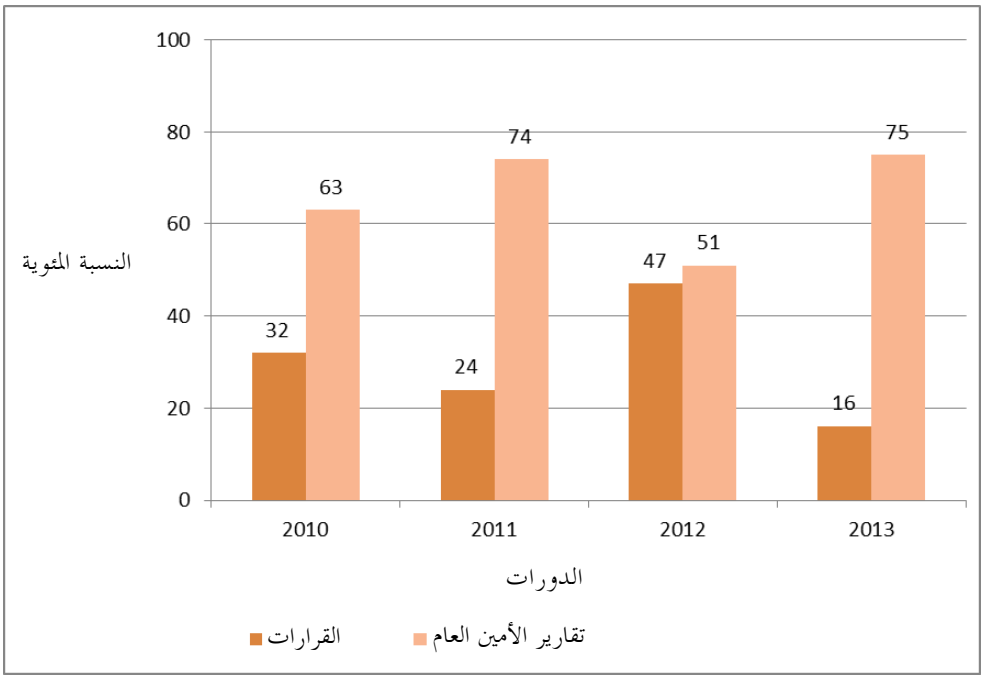

الجدول ٥

عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية في عام ٢٠١٣ التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية

الهيئة المقدم إليها التقرير	مجموع التقارير	عدد التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٥	١٣	٨٧
اللجان الفنية التابعة للمجلس[أ]	٤٠	٣٠	٧٥
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية[ب]	٨	٥	٦٣
لجنة المخدرات[ب]	٤	٢	٥٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢	٢	١٠٠
اللجنة الإحصائية	٨	٤	٥٠
لجنة السكان والتنمية	٤	٤	١٠٠
لجنة التنمية الاجتماعية	٧	٧	١٠٠
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	٧	٦	٨٦

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة، وذلك بسبب تركيزها الحصري على مسائل المساواة بين الجنسين.

(ب) نظرت لجنة المخدرات في تقارير الأمانة العامة، التي كانت مشمولة بالتحليل.

القرارات

٢٢ - انعكس منظور من المنظورات الجنسانية في ٣٧ في المائة من القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣ (انظر الشكل الرابع والجدول ٦)، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٦ نقاط مئوية مقارنة بدورته الموضوعية لعام ٢٠١٢، حين تضمنت ٤٣ في المائة من القرارات منظوراً جنسانياً.

٢٣ - وعموماً، فإن اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (باستثناء لجنة وضع المرأة) أولت اهتماماً لمسائل المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٣ أقل بكثير مما فعلت في السنة السابقة، فتضمنت ١٦في المائة فقط من قراراتها الصادرة في عام ٢٠١٣ منظوراً جنسانياً مقارنة بـ ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل الخامس). وربما يكون هذا التطور قد أسهم أيضاً في الانخفاض الملحوظ في نسبة قرارات المجلس التي تضمنت منظوراً جنسانياً على اعتبار أن عمل اللجان التنفيذية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل المجلس: ففي عام ٢٠١٣، كانت نسبة ٧٢ في المائة من القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الموضوعية قد أعدت مشاريعَها اللجانُ الفنيةُ أصلاً[٤]. وشهد عدد القرارات التي اتخذتها اللجان الفنية زيادة طفيفة في عام ٢٠١٣، حيث بلغ ٣١ قراراً مقارنة بـ ٣٠ قرارا في عام ٢٠١٢.

٢٤ - ويرد في الشكل السادس والجدول ٦ توزيع للقرارات بحسب اللجان الفنية. ويُعزى الانخفاض الملحوظ في نسبة القرارات التي تضمنت منظوراً جنسانياً في عام ٢٠١٣ والتي اتخذتها اللجان الفنية ككل إلى الانخفاض الشديد في نسبة القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا التي اتخذتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات. فقد تضمن قرار واحد من أصل ٩ قرارات اتخذتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية منظوراً جنسانياً، وتضمن قرار واحد من أصل ١٧ قراراً اتخذتها لجنة المخدرات منظورا من ذلك القبيل. وعادت هذه اللجنة، على وجه الخصوص، إلى الوضع الذي كانت عليه في عام ٢٠١١، عندما تضمن قرار واحد من أصل ١٩ قرارا اتخذتها منظوراً جنسانياً. ونظرا لمساهمة هاتين اللجنتين الكبيرة جداً في عدد القرارات التي تشكل مجموعة الوثائق التي أنتجتها اللجان الفنية (٢٦ قراراً من مجموع ٣١ قراراً)، فإن عملهما يؤثر على النتائج العامة تأثيرا كبيرا. وفي الوقت نفسه، كان

(٤) يشمل هذا العدد مشاريع القرارات التي قدمتها لجنة وضع المرأة.

هناك انخفاض في العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذها لجنة التنمية الاجتماعية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، اللتان عادة ما توليان اهتماماً للمنظورات الجنسانية. وباستثناء لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات، ظل اهتمام اللجان الفنية بالمنظورات الجنسانية قوياً جداً.

الشكل السادس

الاتجاهات في نسبة قرارات اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانيا

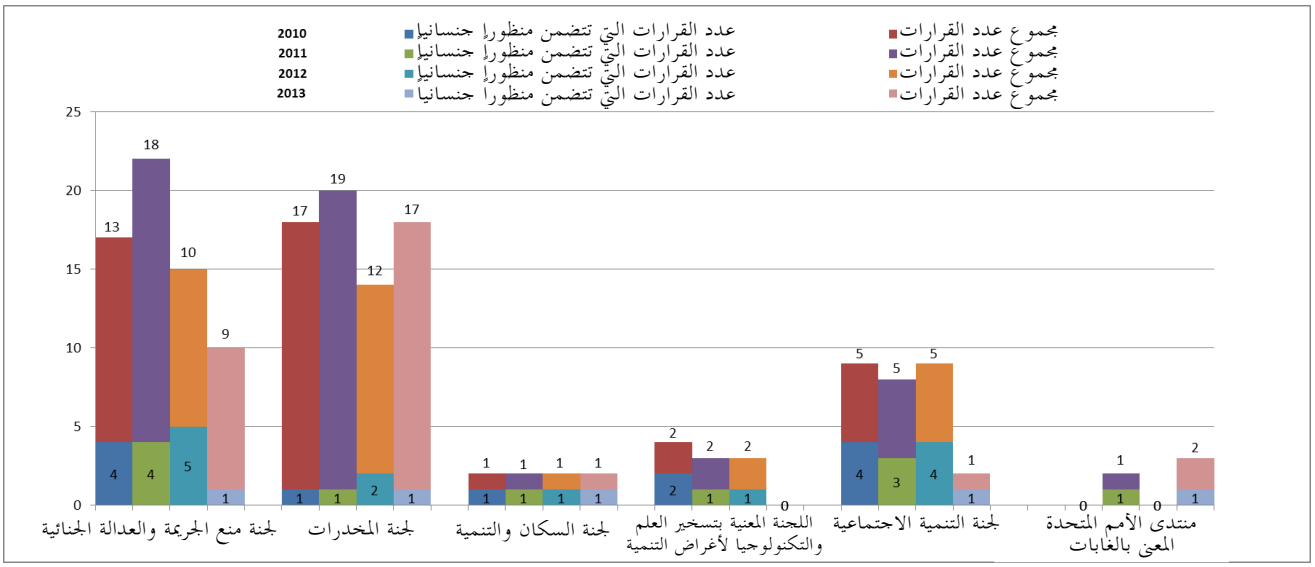

ملاحظة: يجتمع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مرة كل سنتين.

الجدول ٦

عدد قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية في عام ٢٠١٣

الهيئة مصدر القرار	مجموع القرارات	عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٤٣	١٦	٣٧
اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[أ]	٣١	٥	١٦
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	٩	١	١١
لجنة المخدرات	١٧	١	٦
لجنة السكان والتنمية	١	١	١٠٠

الهيئة مصدر القرار	مجموع القرارات	عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً
لجنة التنمية الاجتماعية	١	١	١٠٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	–	–	–
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات[ب]	٢	١	٥٠

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة نظرا لتركيزها الحصري على مسائل المساواة بين الجنسين. ولا تتخذ اللجنة الإحصائية في العادة إلا مقررات.

(ب) يجتمع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مرة كل سنتين.

جيم - التحليل المعمق

٢٥ - يشكل مستوى الاهتمام الذي يولى لمسائل المساواة بين الجنسين وموقع الإشارات إلى هذه المسائل في التقارير والقرارات مؤشراً على القوة النوعية لما تتضمنه من منظور جنساني. ويبين التحليل المعمق بأن التقارير والقرارات غالباً ما تتفاوت بقدرٍ كبيرٍ من حيث مستوى الاهتمام الذي يولى لمسائل المساواة بين الجنسين.

١ - موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية

٢٦ - يُحدِّد موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في الوثائق الحكومية الدولية أهميتها وقد يؤثر على احتمال اتخاذ إجراءات متابعة لها. ولقد وجهت تقارير الأمين العام المزيد من الانتباه إلى مسائل المساواة بين الجنسين لدى ذكرها ليس فقط في متن التقرير، بل في الاستنتاجات والتوصيات كذلك. ويكون التركيز في القرارات على مسائل المساواة بين الجنسين أقوى حين يشار إليها في فقرات الديباجة والمنطوق على حد سواء وحين تتضمن تلك القرارات إجراءات أو توصيات محددة لمعالجة هذه المسائل. ولقد اقتصر هذا التقييم على وثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لأنه لم يوجد عدد كافٍ من تقارير اللجان الفنية وقراراتها لدعم هذا التحليل.

٢٧ - ويبين تحليل موقع الإشارات ذات الصلة في تقارير الأمين العام أن مسائل المساواة بين الجنسين لم تولَ بعدُ الأولوية على نحو منهجي (انظر الشكلين السابع والثامن). وفي معظم التقارير التي تضمنت منظوراً جنسانياً، أُدرجت الإشارات إلى القضايا الجنسانية حصراً في متن التقارير لكنها لم تُدرَج في الاستنتاجات و/أو التوصيات. ومن بين التقارير التي تضمنت منظوراً جنسانياً، احتوت ٢١ في المائة من تلك المقدمة إلى الجمعية العامة و ٣١ في المائة من تلك المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إشارات ذات صلة

في المتن وفي التوصيات و/أو الاستنتاجات على السواء، مما يمثل انخفاضاً قدره ٦ نقاط مئوية مقارنة بالتقارير المقدمة إلى الجمعية العامة في الدورة السابعة والستين، وزيادةً قدرها ٦ نقاط مئوية مقارنة بالتقارير المقدمة إلى المجلس في دوراته المعقودة في عام ٢٠١٢. ويعني التناول المحدود لمسائل المساواة بين الجنسين في الاستنتاجات و/أو التوصيات أن الفرص لا تُغتَنم على نحو منهجي لتقديم توصيات باتخاذ إجراءات لمعالجة تلك المسائل.

٢٨ - وتبين هذه النتائج ضرورة بذل المزيد من الجهود داخل الأمم المتحدة لإدراج منظور جنساني في التوصيات المتعلقة بالسياسات التي يقدمها الأمين العام إلى الهيئات الحكومية الدولية. ويمكن للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعجِّلا بإدخال هذه التحسينات بأن يطلبا إدراج هذه المعلومات في ما يُقدَّم إليهما من تقارير، بما في ذلك في الاستنتاجات والتوصيات.

الشكل السابع

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة

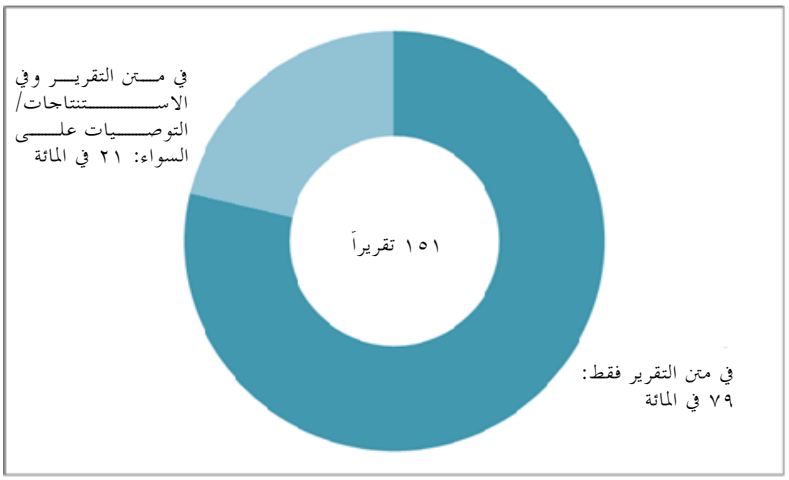

ملاحظة: من بين ١٥١ تقريراً تتضمن منظوراً جنسانياً قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة، ثمة ٥٠ تقريراً (٣٣ في المائة) لم تحوِ فرعاً مخصصاً للاستنتاجات والتوصيات.

الشكل الثامن

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

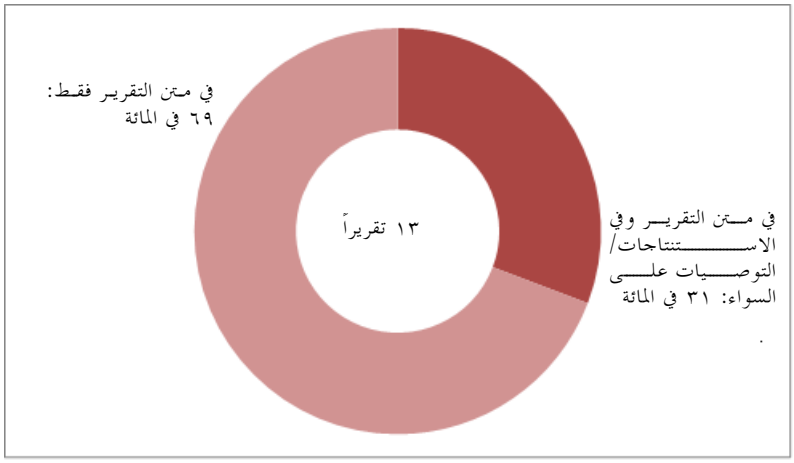

ملاحظة: من بين ١٣ تقريراً تتضمن منظوراً جنسانياً قدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثمة ٥ تقارير (٣٩ في المائة) لم تحوِ فرعاً مخصصاً للاستنتاجات والتوصيات.

٢٩ - وقد كشف تحليل موقع الإشارات الجنسانية في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تلك الإشارات غالباً ما تُدرَج في ديباجة تلك القرارات ومنطوقها على السواء (انظر الشكلين التاسع والعاشر). والسيناريو الثاني الأكثر ترجيحاً هو إدراج منظور جنساني في المنطوق فقط، دون الإشارة إلى القضايا الجنسانية في الديباجة. ولقد أدرج عدد قليل من القرارات منظوراً جنسانياً في الديباجة فقط. وتتسق هذه النتائج مع نتائج السنوات الماضية.

الشكل التاسع

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات الجمعية العامة

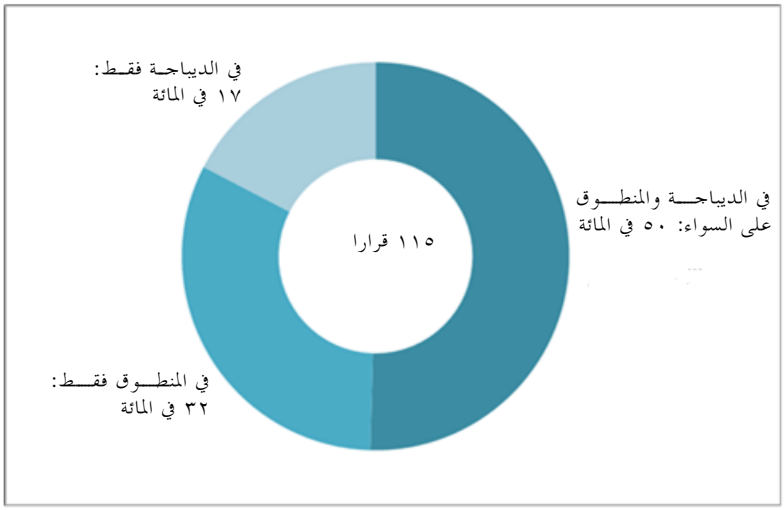

ملاحظة: ٤٢ في المائة أو ١١٥ من أصل ٢٧٥ من قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً أولت اهتماماً للمسائل الجنسانية. ومن أصل ١١٥ قراراً تضمنت منظوراً جنسانياً، اتخذ قرار واحد شكل الإعلان (القرار ٤/٦٨)، وبالتالي لم يتضمن ديباجةً ومنطوقاً.

الشكل العاشر

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

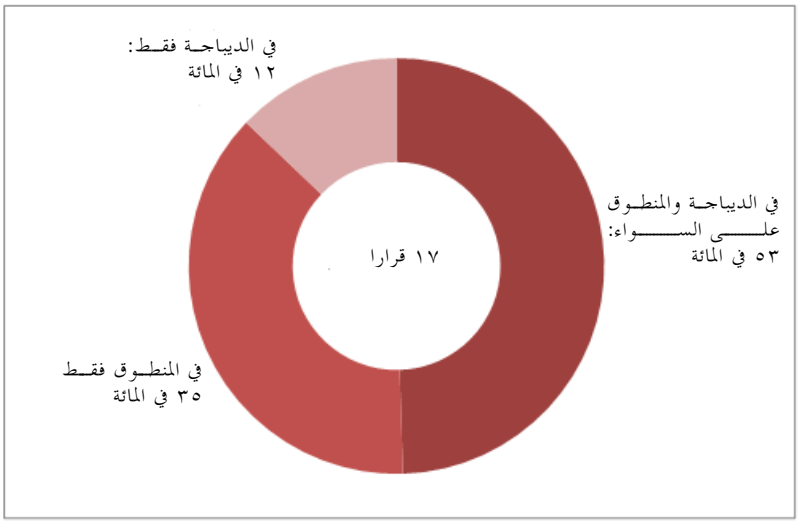

٢ - التقييم النوعي

المنهجية

٣٠ - على الرغم من كون المنظورات الجنسانية قد ترد في فروع أو أجزاء رئيسية من أي تقريرٍ أو قرارٍ، فإن أثرها يتوقف على قوة التحليل واللغة المستخدمة فيها. ولتقييم ذلك، استُعرضت تقارير الأمين العام والقرارات حسب متغيرات نوعية. وقُيِّمت التقارير نوعياً حسب متغيرين هما: ''تغطية'' مسائل المساواة بين الجنسين و ''نوعية'' المناقشة الجنسانية. واقتصر هذا التقييم على استعراض وثائق الجمعية العامة وحدها، وذلك بسبب عدم وجود عددٍ كافٍ من الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية لدعم تحليل مماثل في سياق أوسع نطاقا.

٣١ - وقد اعتُبرت التغطية عالية في التقارير التي تضمنت فرعاً مخصصاً لمسائل المساواة بين الجنسين، علاوة على إشارات عديدة إليها في بقية التقرير. واعُتبر وجود إشارة واحدة أو وجود عدد قليل من الإشارات المقتضبة تغطية منخفضة. أما التغطية المتوسطة، فتقع في منزلة بين المنزلتين. وقد وصف التحليل النوعي التقارير التي تضمنت إشارات عابرة مثل ''بمن فيهم المرأة'' بأنها منخفضة النوعية، أما التقارير التي قدمت معطيات دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب نوع الجنس، و/أو تحليلاً جنسانياً، فقد تراوحت نوعيتها بين المتوسطة والعالية. والتقييم النوعي لمثل هذه التقارير خطوة هامة نحو التمييز بين الإشارات العابرة إلى المصطلحات الجنسانية والتحليل الأكثر دقة لمسائل المساواة بين الجنسين.

٣٢ - فعلى سبيل المثال، اعتُبر المقتطفان التاليان من تقرير عن الهجرة الدولية والتنمية عاليي النوعية لأنهما يتضمنان بيانات مصنفة حسب نوع الجنس (''وعلى الصعيد العالمي، ظلت نسبة النساء المهاجرات مستقرة نسبياً، حيث انخفضت من نسبة ٤٩,١ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ٤٨,٠ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣'')، كما تضمنا تحليلاً جنسانياً (''وفي بلدان الأصل، يمكن أن تكون الهجرة عاملاً مساعداً على تمكين الفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين - مثلا من خلال زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس - نتيجة في المقام الأول للتحويلات التي ترسل إلى الأوطان. ويمكن أيضا أن تعزز الهجرة ما هو قائم من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، مع ذلك، إذ في غياب أحد الوالدين أو كليهما، يضطر الفتيان والفتيات إلى تحمل مسؤوليات الراعي أو العائل الرئيسي ...'') (A/68/190، الفقرتان ٢٧ و ٦٧).

٣٣ - ومن الأمثلة الأخرى على وثيقة تعتبر عالية النوعية تقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية (A/68/308). فالتقرير لم يتضمن فرعاً عن صغار

المزارعين والمرأة الريفية فحسب، حيث قدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس فيما يتصل بالقوة العاملة الزراعية، بل ناقش أيضاً وضع المزارعات واحتياجاتهن في مجالات من قبيل الإدارة المستدامة للأراضي والاستخدام المستدام للمياه، علاوة على القضايا الناشئة.

٣٤ - وحُلِّلت القرارات حسب متغير واحد فقط وصُنفت بأنها منخفضة أو متوسطة أو عالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين. واعتُبرت القرارات التي تضمنت إشارة عابرة واحدة بأنها تعكس تركيزاً منخفضاً. واعتبرت القرارات عالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في حالة تكرار كلمة رئيسية في أكثر من فقرة واحدة و/أو إذا اشتملت على نص معين حول وضع واحتياجات النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان.

٣٥ - ومن الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة ١٠٢/٦٨ المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، الذي يتضمن إشارات إلى المنظورات الجنسانية في العديد من فقراته. ففي الديباجة مثلاً، كررت الجمعية العامة تأكيد ضرورة أن تعمم الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى مراعاة المنظور الجنساني في تقديم المساعدة الإنسانية، بسبل تشمل تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات والفتيان والرجال على نحو شامل ومتسق. وفي الفقرة ٢٥، شجعت الجمعية العامة الجهود الرامية إلى توفير التعليم للجميع، وبخاصة للفتيان والفتيات، في حالات الطوارئ الإنسانية، وفي الفقرة ٣٩، حثت جميع الدول الأعضاء على التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية.

تقارير الأمين العام

٣٦ - يعرض الشكل الحادي عشر أدناه توزيع تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة حسب متغيرين هما التغطية والنوعية. ويبين توزيع التقارير حسب المحورين أن التقارير تباينت على نطاق واسع من حيث تغطية مسائل المساواة بين الجنسين وفي خصائص إدراجها. وكان هناك اتجاه نحو وجود ترابط عام بين التغطية والنوعية: فالتقارير التي تكرس مساحة صغيرة لمسائل المساواة بين الجنسين تميل أيضا لأن تتضمن إشارات سطحية، في حين تميل التقارير ذات التغطية الواسعة إلى تقديم معلومات أدق وتحليل أعمق. وكما كان الحال في الدورة السابعة والستين، كان هناك تقارير ذات تغطية ونوعية منخفضتين (٥٥ من أصل ١٥١ تقريراً) أكثر مما كان ثمة تقارير ذات تغطية ونوعية عاليتين (٣٩ من أصل ١٥١ تقريراً).

٣٧ - وقد انخفضت نسبة التقارير المصنفة بأنها عالية/عالية أو متوسطة/عالية أو عالية/متوسطة من ٤٠ في المائة خلال الدورة السابعة والستين إلى ٣٤ في المائة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وفي الوقت ذاته، ارتفعت نسبة التقارير المصنفة بأنها منخفضة/منخفضة ومتوسطة/منخفضة ومنخفضة/متوسطة من ٤١ في المائة في الدورات السابقة إلى ٤٧ في المائة في الدورة الثامنة والستين، بينما ظلت النسبة المئوية للتقارير المصنفة في خانة المتوسطة (متوسطة/متوسطة) على حالها (١٩ في المائة).

الشكل الحادي عشر

تغطية الإشارات إلى مسائل المساواة بين الجنسين في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة ونوعية تلك الإشارات، حسب تكرارها

القرارات

٣٨ - نحت قرارات الجمعية العامة التي تضمنت منظوراً جنسانياً، وعددها ١١٥ (٤٢ في المائة)، إلى الإشارة إلى هذا المنظور على نحو واضح جداً. فقد أُدرجت مسائل المساواة بين الجنسين بدرجة تركيز عالية أو متوسطة في أكثر من ٨٠ في المائة من تلك القرارات (انظر الشكل الثاني عشر). وهذا يعني أن الكلمات الرئيسية التي تشير إلى منظور جنساني وردت في أكثر من فقرة و/أو وردت صياغة معيّنة عن وضع واحتياجات وفرص النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان. وهذه النسبة أعلى بكثير من النسبة المسجلة في القرارات المتخذة خلال الدورة السابعة والستين (٧٠ في المائة)، مما يشير إلى أن معظم قرارات الجمعية العامة التي تتضمن إشارات ذات صلة بالقضايا الجنسانية تجسّد اهتماماً حقيقياً بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الشكل الثاني عشر

مدى التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

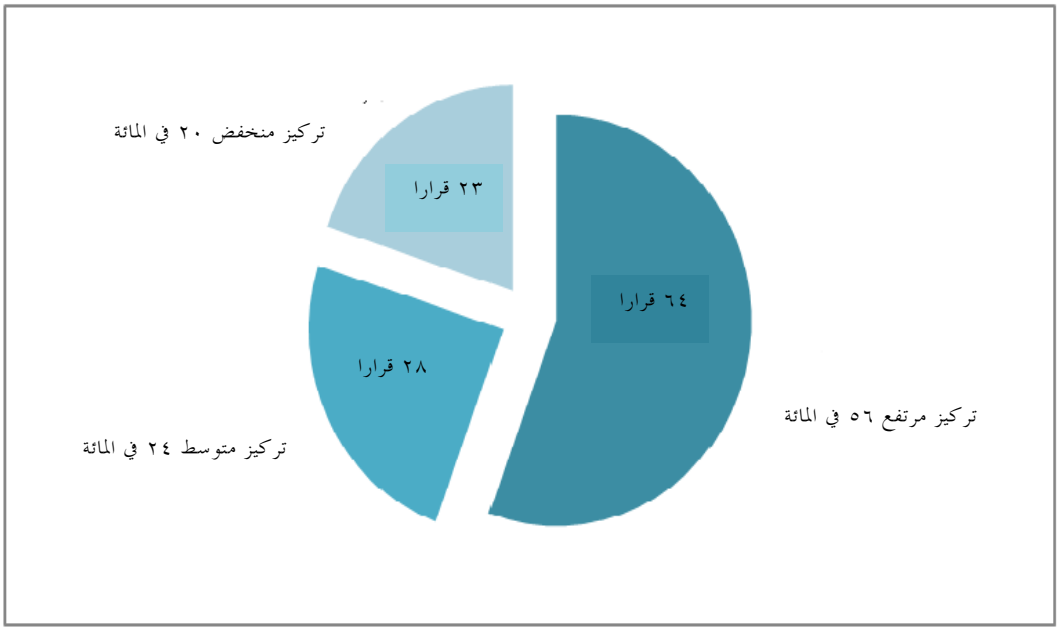

٣٩ - ويُظهر تحليل مدى التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً زيادة كبيرة في نسبة القرارات العالية التركيز مقارنة بالدورة السابعة والستين. وفي عام ٢٠١٢، كانت نسبة ٢٨ في المائة من القرارات منخفضة التركيز و ٣٦ في المائة متوسطة التركيز و ٣٦ في المائة عالية التركيز؛ لكن في عام ٢٠١٣، انخفضت نسبة القرارات المنخفضة التركيز فبلغت ٢٠ في المائة، وكذلك نسبة القرارات المتوسطة التركيز التي بلغت ٢٤ في المائة، بينما ارتفعت نسبة القرارات العالية التركيز إلى ٥٠ في المائة، وهذا تطور إيجابي جداً.

٤٠ - وعالجت القرارات بطرائق مختلفة قضايا المساواة بين الجنسين، بما في ذلك توجيه دعوات عامة لإدراج منظور جنساني في المجال قيد النظر؛ والإقرار بأن النساء والفتيات قد يكن أقل منعة من الرجال والفتيان؛ والاعتراف بالمساواة بين الجنسين بوصفها هدفا في حد ذاتها ووسيلة للتقدم نحو تحقيق الأهداف المتوخاة من الموضوع قيد النظر. ودعت القرارات إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ونشطة في صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل، وإلى تمكين النساء والفتيات، بما في ذلك تمكينهن اقتصاديا، والتصدي للتمييز والعنف ضدهن. ووجهت أيضا دعوات من أجل العمل على كفالة حصول النساء والفتيات على الموارد والدعم والخدمات. ويدعو بعض القرارات إلى جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس ومعلومات جنسانية.

٤١ - وتضمّن العديد من القرارات ذات التركيز المتوسط والمرتفع على المسائل الجنسانية فقرات تقر بمساهمة النساء والفتيات وبحالتهن بالتحديد و/أو فقرات تحتوي على مقترحات عمل لإنفاذ حقوقهن وتلبية احتياجاتهن. فعلى سبيل المثال، كررت الجمعية العامة في قرارها ١١/٦٨ بشأن الحالة في أفغانستان، تأكيد أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقتضي النهوض بحقوق المرأة، وشددت على التزامها بتفعيل مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان، وأدانت جميع حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وسلّمت بما لدى الفتيات من احتياجات خاصة. وهناك مثال آخر هو القرار ٢١٧/٦٨ بشأن التنمية المستدامة للجبال، الذي أكدت فيه الجمعية على ضرورة تحسين فرص حصول المرأة في المناطق الجبلية على الموارد، بما فيها الأراضي، فضلا عن ضرورة تعزيز دور النساء في المناطق الجبلية في عمليات صنع القرارات التي تمس بمجتمعاتهن المحلية وثقافاتهن وبيئاتهن، وشجعت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، في أنشطة تنمية المناطق الجبلية والبرامج والمشاريع المنفذة فيها. ويوفر القرار ٢٠٤/٦٨ بشأن متابعة نتائج المؤتمر الدولي

لتمويل التنمية درجة عالية من التركيز، إذ أكدت فيه الجمعية من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية العادلة والفعالة، والنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وكررت تأكيد ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة السياسات الإنمائية وتنفيذها، بما في ذلك سياسات تمويل التنمية.

ثالثا – مساهمة لجنة وضع المرأة

٤٢ – على غرار السنوات السابقة، لم يدرج عمل اللجنة في تحليل المضمون الوارد في الفرع الثاني، وذلك من أجل تجنب التأثير على النتائج. وأكدت نتائج اللجنة خلال عام ٢٠١٣ تأكيدا قويا أن اللجنة هي الجهة الرائدة دون منازع على الصعيد العالمي في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واللجنة هيئة تداولية تعمل على تحقيق توافق الآراء ووضع السياسات، لذا فهي تضطلع، بصفتها تلك، بالمسؤولية الأساسية عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وبدور رئيسي في تعزيز استراتيجية تعميم المنظور الجنساني. ويكتسي هذا الدور القيادي أهمية أكبر مع اقتراب الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ونظرا لقيام الدول الأعضاء بوضع خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛ وقيام جميع أصحاب المصلحة بتكثيف الأنشطة احتفالا بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسوف تجري اللجنة استعراضا وتقييما شاملين يتناولان تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في آذار/مارس ٢٠١٥.

٤٣ – وركزت اللجنة عملها في عام ٢٠١٣ على القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها. وأسفرت الدورة السابعة والخمسون عن التزام الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات شاملة في خمسة مجالات رئيسية للتصدي لهذه الآفة، وعن وضع خريطة طريق للمتابعة على الصعيد الوطني. ومن المهم الإشارة إلى أن اللجنة شددت أيضا على أن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات أمر لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأوصت بإيلاء الأولوية عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكان للأعمال التحضيرية الفنية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك التعبئة وبناء التحالفات، فضلا عن القيادة وتوفير دعم الخبراء والدعم التقني أثناء الدورة، دور هام في التمكين من اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها.

٤٤ – وتحقيقا لهذه النتيجة، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استراتيجية شاملة لإعداد أساس فني قوي للموضوع ذي الأولوية، وبناء قاعدة عريضة من الدعم لتعزيز المعايير القياسية. وحشدت الهيئة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والخبراء

الأكاديميين من خلال مجموعة من الأنشطة شملت عقد اجتماع لفريق خبراء ومنتدى عالمي لأصحاب المصلحة في مقر الأمم المتحدة ومشاورات إقليمية. وأدى النطاق والمستوى غير المسبوقين للأعمال التحضيرية إلى تمهيد الطريق نحو النجاح الباهر الذي حققته الدورة السابعة والخمسون للجنة. وبُذلت جهود مماثلة في إطار التحضير لموضوع اللجنة ذي الأولوية لعام ٢٠١٤، وهو ”التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات“. وسوف تُعرَض هذه الجهود بمزيد من التفصيل في التقرير القادم للأمين العام عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، الذي يغطي عمل اللجنة في عام ٢٠١٤.

رابعا - عوامل النجاح في إدماج منظور جنساني في نتائج الهيئات الحكومية الدولية

٤٥ - يركز هذا الفرع على أعمال اللجنتين الثانية والرابعة، ويدرس الآليات التي زادت اللجنتان من خلالها الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في إطار أعمالهما خلال عام ٢٠١٣، ويبرز دروسا يُستفاد منها في عمل هيئات أخرى.

٤٦ - وقد زادت نسبة قرارات اللجنة الثانية التي أدمجت منظورا جنسانيا زيادة ملحوظة للدورة الثانية على التوالي، حيث اتخذ ٦٦ في المائة من هذه القرارات في الدورة الثامنة والستين، و ٥٠ في المائة في الدورة السابعة والستين، و ٣٣ في المائة في الدورة السادسة والستين. فعلى سبيل المثال، تضمّن عدد من القرارات أحيانا اهتماما واسعا بقضايا المساواة بين الجنسين ومنها القرارات المتصلة بمسائل التنمية المستدامة والمناخ (من قبيل القرارات ٢١٠/٦٨ و ٢١٢/٦٨ و ٢١٣/٦٨ و ٢١٤/٦٨)؛ والنظام المالي والتنمية (من قبيل القرارين ٢٠١/٦٨ و ٢٠٤/٦٨)؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية (القرار ٢٢٠/٦٨)؛ والحد من الكوارث (القرار ٢١١/٦٨)؛ والزراعة (من قبيل القرارات ٢٠٩/٦٨ و ٢٣٣/٦٨ و ٢٣٢/٦٨ و ٢٣٣/٦٨)؛ والمستوطنات البشرية (القرار ٢٣٩/٦٨). وأبرزت القرارات، على سبيل المثال، ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الموضوع ذي الصلة، وأقرت بدور المساواة بين الجنسين في تحقيق نتائج معينة، وحددت الإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة في المجال قيد النظر. وربما كان اتخاذ اللجنة الثانية قرارها الذي تصدره كل سنتين بشأن دور المرأة في التنمية (٢٢٧/٦٨) حافزا على توسيع نطاق الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في مجالات أخرى من عمل اللجنة. ومن الأمور التي

ربما شكّلت هي الأخرى عاملا محفزا على تحقيق هذا التقدم، الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا لجنة وضع المرأة بشأن العلم والتكنولوجيا (الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الخامسة والخمسين، انظر E/2011/27-E/CN.6/2011/12)، وبشأن الكوارث الطبيعية (القرار ٢/٥٦)، وكذلك الأعمال التي اضطلعت بها الجمعية العامة مؤخرا بشأن حالة المرأة في المناطق الريفية (القرار ١٣٩/٦٨).

٤٧ - ويبين أحد الأمثلة من أعمال اللجنة الرابعة كيف يمكن أن تنهض المنظورات الجنسانية بالمسائل الفنية من خلال التركيز في هذه الحالة على مشاركة المرأة. وفي الواقع، يمكن أن يكون التركيز على مشاركة المرأة خطوة أولى محفزة صوب إدخال المنظورات الجنسانية على نحو أكثر انتظاما في المناقشات والمسائل الفنية. ويشير القرار ٧٥/٦٨ بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، للمرة الأولى، إلى أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع ميادين العلوم والتكنولوجيا، ويشجع المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء على مواصلة تعزيز مشاركة المرأة في برامجها التعليمية بقدر أكبر.

٤٨ - وبالنظر إلى محدودية التقدم المحرز على صعيد الاهتمام المولى للمنظورات الجنسانية في تقارير الأمين العام، فإن توسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة ربما كان عاملا رئيسيا في التأثير على النتائج. واستجابة لدعوة الجمعية العامة، في قرارها ١٤/٦٨، هيئات منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع المسائل التي تنظر فيها، قامت هيئة المرأة ببذل جهود التواصل في هذا الصدد. وضُمِّنت النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير السابق للأمين العام (A/68/175) في رسم معلوماتي من صفحة واحدة بشأن إدماج منظور جنساني في أعمال الجمعية العامة وتم تعميمها على نطاق واسع من أجل لفت الانتباه إلى مجالات التقدم والثغرات المتبقية.

٤٩ - وعلى وجه الخصوص، أبرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الفرص غير المستغلة من أجل تحسين إدراج مسائل المساواة بين الجنسين في أعمال اللجنة الثانية. ورحبت الوفود بهذه الجهود وطلبت الدعم الفني لتعزيز الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين في عدد من القرارات. وأبرزت الهيئة أيضا الفرص المتاحة لإدراج المنظورات الجنسانية في أعمال اللجنة الرابعة، والتي قوبلت بالترحاب. ومن الأمور التي ربما ساهمت أيضا في زيادة الالتزام بمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين، الدورُ الواضح والفعال الذي اضطلع به هذا الكيان في دعم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومشاركته في مؤتمر

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي متابعته، وكذلك العمل الذي يضطلع به مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والعمليات الحكومية الدولية الأخرى (انظر الفرع الخامس) من خلال تقديم المشورة والمدخلات التقنية وورقات الإحاطة الإعلامية، وتنظيم المناسبات الجانبية والتعاون مع أصحاب المصلحة.

٥٠ - وهذه الجهود الجارية الاستباقية التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال فتح قنوات اتصال تيسر عمل الهيئات الحكومية الدولية وتمكنها من رصد التقدم المحرز الناجم عن الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات. كما أن الخبرة الفنية التي توفرها الهيئة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقدم أدلة على اختلاف وضع المرأة عن وضع الرجل وعن التمييز ضد المرأة، وهذا ما يساعد بالتالي على بناء زخم لإيلاء اهتمام أكبر لمسائل المساواة بين الجنسين في نطاق المواضيع التي تُناقَش في المنتديات الحكومية الدولية.

خامسا - إدماج المنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: دور الأمم المتحدة للمرأة

٥١ - خلال عام ٢٠١٣، استندت الأمم المتحدة إلى الأسس التي وضعت أثناء العمل خلال السنوات السابقة مع طائفة متنوعة من العمليات الحكومية الدولية، وكرست جهدا خاصا لقضايا التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتغير المناخ، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتيجة لهذا الدعم الموسع الذي قدمه الكيان، تعززت مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للنساء والفتيات فحظيت باهتمام متزايد في تلك العمليات، ما أدى إلى حدوث تحسن كبير في الإطار المعياري العالمي.

٥٢ - واكتسبت الجهود الرامية إلى التعجيل باتخاذ إجراءات صوب تحقيق الأهداف الإنمائية مزيدا من الزخم جاء نتيجة لمناسبة خاصة عقدها رئيس الجمعية العامة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي القرار ٦٨/٦، حددت الدول الأعضاء المجالات الرئيسية للتدخل، ومنها المجالات المتصلة بالقضاء على الفقر والجوع، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتعميم خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك صحة الأم، والاستدامة البيئية، وتوفير المياه وشبكات الصرف الصحي. وشكّلت المناسبة نفسها أيضا نقطة انطلاق صوب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث سلمت الدول الأعضاء بالصلة الوثيقة القائمة بين القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وشددت على ضرورة اتباع

نهج متسق للعمل على وضع إطار عالمي واحد ومجموعة من الأهداف العالمية، تنطبق على جميع البلدان، الأمر الذي ينبغي أيضا أن يشجع على تحقيق السلام والأمن والحكم الديمقراطي وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للجميع. وبدأت الدول الأعضاء خريطة طريق، سوف تتوج بمؤتمر قمة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٥٣ - قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيادة تكثيف مساهمتها في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة عن طريق تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء، والمساهمة في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق الدعم التقني. وركزت الهيئة بوجه خاص على هدف متعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات والإعمال التام لحقوق الإنسان المتعلقة بهن، وتعزيز المنظورات الجنسانية في كامل نطاق مجالات التركيز قيد المناقشة داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وعرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستة مجالات مستهدفة ذات أولوية للتصدي لعقبات هيكلية محددة تعوق تقدم النساء والفتيات، هي المجالات التالية: (١) إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في القوانين والسياسات والممارسات؛ (٢) القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك زواج الأطفال، والزواج المبكر والزواج بالإكراه؛ (٣) تحقيق تمتع جميع النساء والمراهقات بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتصلة بهما في جميع مراحل حياتهنّ؛ (٤) الاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، والحد منه وإعادة توزيعه من خلال تقاسم المسؤولية بين الأسر المعيشية، وبين الأسر المعيشية والدولة، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية؛ (٥) كفالة المساواة في حق المرأة في ما يلي: الميراث والحصول على الأصول والموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي، والتحكم فيها وامتلاكها؛ والحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها، والحصول على الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية؛ (٦) ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة في عمليات صنع القرار في المجالين العام والخاص، وفي عمليات السلام والعدالة الانتقالية، وتوليها أدوارا قيادية في هذه العمليات. وفي الوقت نفسه، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حججها الداعمة لوضع أهداف جنسانية فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، بما في ذلك جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن وتحليلها واستخدامها على مستوى جميع الأهداف في الإطار، والاستثمار من جديد في الإحصاءات الجنسانية وبناء القدرات الإحصائية وتمويل التنمية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني. وقد اختتم الفريق العامل المفتوح باب العضوية عمله في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ واقترح هدفا متعلقا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٥٤ - وواصل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ مناقشاتهم بشأن عناصر اتفاق مقبل بشأن تغير المناخ من المقرر اعتماده في عام ٢٠١٥. وهم ينظرون أيضا في اتخاذ قرارات بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتمويلها، في جملة مسائل أخرى. ونظرا لأن جميع هذه العوامل لها تأثيرات هامة على النساء والفتيات وتترتب عليها عواقب بالنسبة لهن، من المهم أن ينعكس منظور المساواة بين الجنسين في جميع القرارات التي ستتخذ.

٥٥ - ويعتبر التقدم الذي أحرزه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بالمنظورات الجنسانية، ولا سيما في مقرره 23/CP.18 الذي اتخذ في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف بشأن تعزيز التوازن بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة في المفاوضات المتعلقة بمؤتمر الأطراف وفي تمثيل الأطراف في الهيئات المنشأة بمقتضى الاتفاقية أو بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية، أساسا متينا يسترشد به في وضع سياسات أكثر فعالية بشأن تغير المناخ تتناول احتياجات النساء والرجال على قدم المساواة (انظر FCCC/CP/2012/8/Add.3). والأهم من ذلك، واستنادا إلى ذلك القرار، فإن المساواة بين الجنسين هي الآن بند دائم في جدول أعمال الاجتماعات السنوية لمؤتمر الأطراف، وتوفر أساسا مؤسسيا متينا للقيام بالمزيد من العمل. وعزز المقرر أيضا مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تلك العمليات، وتساعد الهيئة على الإسراع بوتيرة العمل من خلال المشاركة مع الأطراف في الاتفاقية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الأعمال التحضيرية للاجتماع العشرين لمؤتمر الأطراف، الذي سيعقد في بيرو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بشأن مسألتين رئيسيتين هما: (أ) ضمان تقديم توجيهات من جانب الأطراف (من خلال إصدار مقرر، على سبيل المثال) بشأن إجراءات المتابعة الملموسة فيما يتعلق بتنفيذ المقرر 23/CP.18 والاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة العمل أثناء الدورة الصادر بها تكليف والتي عقدت خلال الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر؛ وتشجيع تناول المنظور الجنساني في مناقشات الأطراف بينما هي بصدد صياغة اتفاق جديد بشأن تغير المناخ، من المقرر اعتماده في عام ٢٠١٥. ووقع الاختيار على خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها إطاراً يُعترف به في منظومة الأمم المتحدة للمساءلة في مجالي إدماج المساواة بين الجنسين وتعزيز خبرات موظفي الكيانات التابعة للأمم المتحدة، ومنها أمانة الاتفاقية، فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية.

٥٦ - ومن المتوقع أن يكتسب عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة المزيد من الزخم من خلال منتدى القادة المعقود تحت عنوان ”المرأة تتولى القيادة: رفع مستوى طموح العمل المتعلق بالمناخ“، وهو مناسبة رفيعة المستوى تنظمها الهيئة بالتعاون مع مؤسسة ماري روبنسون - العدل المناخي، في ٢٢ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. وسوف يسترشد مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيعقده الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ بالرسائل الرئيسية الصادرة عن هذه المناسبة الجامعة لأصحاب المصلحة المتعددين.

٥٧ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز عملها مع العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في آبيا، في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. وتستفيد هذه الشراكة من التجربة العملية والخبرة الفنية لمكاتب الهيئة المتعددة الأقطار في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن التعاون مع المجتمع المدني من خلال المجموعة النسائية الرئيسية. وأولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المزيد من الاهتمام لقضايا المساواة بين الجنسين من خلال مساهماتها في موجزات المسائل التي أعدتها منظومة الأمم المتحدة وفي المداخلات التي تمت في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وقدمت الهيئة تعليقات تقنية على مشروع الوثيقة الختامية (A/CONF.223/3، المرفق) بشأن مسائل متصلة بالأثر التحويلي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على التنمية المستدامة؛ وإدماج المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية بما في ذلك التمكين الاقتصادي للمرأة؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛ وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية في عملية صنع القرار والقيام بدور القيادة فيها؛ وضمان تكافؤ فرص الحصول على تعليم جيد النوعية وعلى الرعاية الصحية؛ ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية والاجتماعية - الاقتصادية والأشكال المتعددة والمتداخلة من التمييز التي تؤثر على النساء والفتيات؛ ومنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي وغيرها من أشكال الممتلكات، وملكيتها والسيطرة عليها وإلى الائتمان والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة.

٥٨ - ومع بدء العمليات الحكومية الدولية الأخرى وتسارع وتيرتها، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة جاهدة على التواصل مع أصحاب المصلحة، وتقديم الأدلة التي يرجى منها جذب المزيد من الاهتمام إلى قضايا المساواة بين الجنسين. ومن بين تلك العمليات، على وجه الخصوص، العمليات التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ – تحرز الهيئات الحكومية الدولية تقدما من حيث إدماج المنظور الجنساني في عملها بطريقة أكثر منهجية. ومع ذلك، يظل التقدم متفاوتا بين جميع الهيئات المختلفة. وقد سجلت قرارات الجمعية العامة التي تضمنت منظورا جنسانيا اتجاها تصاعديا ثابتا، بينما شهدت تلك التي تركز بدرجة كبيرة على المساواة بين الجنسين زيادة ملحوظة. ومن ناحية أخرى، سجلت القرارات المتخذة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية اتجاها تنازليا. ونادرا جدا ما يُدمج المنظور الجنساني في بعض مجالات العمل، وخاصة في القرارات التي تتناول مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي المتصلة بها والمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار وشؤون الإدارة والميزانية والمسائل القانونية الدولية ومنع الجريمة والعدالة الجنائية والمخدرات. وتظل القرارات المحددة الأهداف ضرورية من أجل تعزيز وتعميق الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومما لا يقل أهمية عن ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القرارات التي تتناول جميع المسائل الأخرى وبالتالي إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين بوصفها مسألة شاملة في جميع المجالات قيد المناقشة.

٦٠ – وهناك عدد من العمليات الحكومية الدولية الهامة الجارية في الوقت الراهن، بما فيها العمليات المتعلقة بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووضع اتفاق جديد للمناخ، في وقت تقوم فيه الدول الأعضاء أيضا بإجراء استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ٢٠ عاما. وهذه العمليات مترابطة ارتباطا وثيقا وستؤثر على السياسات العالمية والوطنية المتعلقة بطائفة واسعة من المسائل لسنوات مقبلة. وبالتالي فمن المهم للغاية أن تتناول هذه العمليات الحكومية الدولية المنظورات الجنسانية بالكامل حتى يتسنى للنساء وكذلك الرجال الاستفادة من نتائجها، وحتى لا يتم تكريس انعدام المساواة والتمييز ضد النساء. وتعتبر مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية وتوليها زمام القيادة على جميع المستويات عاملين هامين يمكن أن يسهما في هذه النتائج.

٦١ – وبينما شهدت نسبة تقارير الأمين العام التي تتضمن منظورا جنسانيا والمقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة انخفاضا طفيفا للغاية، حدثت زيادة كبيرة في عدد التقارير المقدمة إلى اللجان الفنية التابعة للمجلس التي تنظر في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبالرغم من أن التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة تحوي تحليلا جنسانيا يفوق في دقته ما قدم من تحليلات في الدورة السابقة، فإن الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها لا تدمج المنظور الجنساني بصورة منهجية.

٦٢ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن:

(أ) تعيد التأكيد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، باعتباره استراتيجية مقبولة عالميا من أجل تعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المسائل التي تنظر فيها لجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية؛

(ب) تكرر دعوتها جميع الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع المسائل التي تنظر فيها هذه الهيئات والتي تدخل في نطاق ولاياتها، وكذلك في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة، وفي عمليات المتابعة المتعلقة بها؛

(ج) تدعو الدول إلى كفالة استمرار تناول المنظورات الجنسانية في الأعمال التحضيرية والوثائق الختامية للعمليات الحكومية الدولية، من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)؛ وتدعو الدول أيضا إلى ضمان إدماج المنظور الجنساني في مناقشات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بينما هي بصدد وضع اتفاق جديد بشأن تغير المناخ من المقرر اعتماده في عام ٢٠١٥؛

(د) تحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما اللجان الفنية التابعة له، على تكثيف الجهود الرامية إلى إدماج المنظورات الجنسانية في جميع أعماله وسائر أعمال هذه اللجان، مع الإشارة بصفة خاصة إلى عدم إحراز تقدم من جانب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات؛

(هـ) ترحب بإدراج هدف قائم بذاته بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ضمن أهداف التنمية المستدامة، وضمان دمج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودمج الأهداف والمؤشرات التي تراعي المنظور الجنساني في جميع الأهداف المدرجة في أي إطار إنمائي جديد؛

(و) تدعو الحكومات وجميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة الاستفادة من الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية من أجل استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لتحديد وتعزيز فرص تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات وفي جميع مجالات التنمية، بما في ذلك وضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ز) تطلب أن تتناول تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية المنظوراتِ الجنسانية بشكل منهجي عن طريق توفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وإجراء تحليل مراع للاعتبارات الجنسانية، وأن تعالج الاستنتاجاتُ والتوصيات اللازمة لاتخاذ مزيد من الإجراءات حالةَ النساء والفتيات والرجال والفتيان واحتياجاتهم، بهدف تيسير وضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(ح) تشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة إذكاء الوعي بفرص تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الهيئات والعمليات الحكومية الدولية وتقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الحكومات، في مجال تعزيز المنظور الجنساني في قرارات الهيئات الحكومية الدولية وغيرها من الوثائق الختامية.